



PROVISIONAL

A/39/PV.103

11 January 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرني مؤقت للجلسة الثالثة بعد المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الاثنين، ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠٠

(زائبا)

السيد لوساكا

الرئيس :

— الاحتفال في عام ١٩٨٥ بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة [ ٤٠ ]

( أ ) تقرير اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة

( ب ) مشروع القرار

— التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الاول ) [ ٨٠ ] ( تابع )

( أ ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث : تقرير اللجنة

الثانية ( الجزء الثاني )

( ب ) استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

' ١ ' تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الثالث )

' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64614/A

Digitized by UNOG Library

- ( هـ ) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية  
' ١ ' تقرير اللجنة الثانية ( الجزء السادس )  
' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة
- ( و ) مشاكل الاغذية : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء السابع )  
( ط ) البيئة : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء العاشر )  
( ي ) المستوطنات البشرية  
' ١ ' تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الحادى عشر )  
' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة
- ( ك ) اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية : تقرير اللجنة الثانية  
( الجزء الثانى عشر )
- ( ل ) صندوق الامم المتحدة الخاص : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الثالث عشر )  
( م ) مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الرابع  
عشر )
- ( ن ) تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للشانينات لصالح أقل البلدان نموا:  
تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الخامس عشر )
- ( س ) تدابير نورية لصالح البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء السادس  
عشر )
- ( ع ) تطوير موارد الطاقة في البلدان النامية  
' ١ ' تقرير اللجنة الثانية ( الجزء السابع عشر )  
' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

التدريب والبحث [ ٨٢ ]

( أ ) تقرير اللجنة الثانية

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة

- المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفورية في حالات الكوارث : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الأول والثاني ) [ ٨٣ ]
- البلدان المنكوبة بالتمحور والجفاف : تقرير اللجنة الثانية [ ١٤١ ]

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٥البند ٤٠ من جدول الأعمالالاحتفال في عام ١٩٨٥ بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة

( أ ) تقرير اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة

( A/39/49 )

( ب ) مشروع القرار ( A/39/L.45 )

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الباب الخاص من تقرير اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ( A/39/49 ) ، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار ، ومشروع مقرر . وبالإضافة الى ذلك معروض على الجمعية العامة مشروع قرار A/39/L.45 . وأعطى الكلمة لممثل الهند الذي يود أن يعرض مشروع القرار A/39/L.45 .

السيد كريشطان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

أن أخاطب الجمعية العامة باسم كل أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز . ان حركة بلدان عدم الانحياز تولي أهمية قصوى للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وهذه الأهمية تتبع من التزامها العميق بالأمم المتحدة وتمسكها بها وبالحفاظ على هذه المنظمة وتعزيزها وجعلها تفي بمزيد من الفعالية بالمقاصد والأهداف الواردة في ميثاقها .

وكما أعلنت ، أمام هذه الجمعية في العام الماضي ، رئيسة وزراء الهند الراحلة السيدة انديرا غاندي بوصفها الرئيسة السابقة للحركة أن : " الايمان الراسخ بالأمم المتحدة أمر مركزي بالنسبة لعدم الانحياز " ( A/38/PV.9 ، ص ٣ ) وقد تجلى هذا الاعتقاد في مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد بنيودلهي في العام الماضي ، كما تجلى حقا في كل اجتماع قمة سابق . وفي مؤتمر القمة السابع بنيودلهي أكد رؤساء الدول أو الحكومات على :

A/39/PV.103

" أهمية الأمم المتحدة بوصفها أكثر المحافل الدولية ملائمة لاجتاد حلول لقضايا العالم الرئيسية مثل تحقيق نزع السلاح الشامل الكامل ، وتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والقضاء على الاستعمار والعنصرية وتعزيز حقوق الانسان " ( A/38/132 ، ص ٥٧ )

كما أعلن رؤساء الدول أو الحكومات في " النتائج والتوصيات " الصادرة عن مؤتمرهم ما يلي :

" . . . تكرر بلدان عدم الانحياز التزامها التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتسلم تماما بالحاجة الى دعم وتعزيز المنظمة العالمية لجعلها أداة فعالة قادرة على الوفاء بدورها الرئيسي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وتنمية وتعزيز التعاون فيما بين الأمم واقامة علاقات اقتصادية متكافئة بين الدول ، وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية في العالم " ( ص ٦٠ )

وعلاوة على ذلك ، طالب رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي بالاحتفال بسنة ١٩٨٥ بوصفها سنة الأمم المتحدة .

إذا كنت قد اقتبست ببعض الاسهاب من اعلان نيودلهي ، فهذا كي أوضح الالتزام الصارم المستمر لبلدان عدم الانحياز بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، وتعزيز هذه المنظمة العالمية . ونظرا للأهمية التي توليها بلدان عدم الانحياز للأمم المتحدة ، فهي مصممة على أن تشارك بنشاط في الاعداد للذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة والاحتفال بها . وفي ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، عرض وفد بلادي رسميا ، في اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، باسم وفود جميع بلدان عدم الانحياز مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.222/L.1 المؤرخ في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ . وقد استنسخ هذا في تقرير اللجنة التحضيرية ، في الصفحات من ١٢ الى ١٥ .

وكنا نرى أن مشروع القرار أوضح الاهتمامات والشواغل المشتركة للمجتمع الدولي . ومن ثم أجرينا مفاوضات واسعة النطاق بشأن النص مع الوفود ومجموعات الوفود بـ

من الوفاق . وهكذا ، اتساقا مع اقتناعنا العميق بأن الأنشطة والنهج التي ستحكم الاحتفال ستحظى بتوافق آراء وتأييد عالميين وافقنا على اجراء الكثير من التعديلات والتغييرات بغية الوفاء باهتمامات ومصالح جميع الوفود .

ويسلم الجميع بالنهج البناء المتخذ من جانب بلدان عدم الانحياز ومع ذلك فان توافق الآراء الذي سعت اليه بلدان عدم الانحياز بشكل حماسي بشأن هذه الوثيقة أى مشروع القرار A/AC.222/L.1 المؤرخ في أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ راوغنا . وبلدان عدم الانحياز قد أبدت دائما التفهم لاهتمامات الآخرين ، وما زالت على استعداد للتعاون . ومع ذلك ومن سوء الطالع أن نفس روح التفهم لاهتماماتنا لا يبديها دائما الآخرون . لذلك ، تعين علينا ببالح الأسى أن نتخلى عن جهودنا .

ومشروع القرار المقدم من الهند باسم بلدان عدم الانحياز يظهر آراء هذه البلدان فيما يتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وبعد ذلك ، قدمنا مشروع قرار آخر يرد في الوثيقة A/AC.222/L.2 ، ومشروع مقرر يرد في الوثيقة A/AC.222/L.3 لكي تنظر فيهما اللجنة التحضيرية من أجل التوصية باعتمادهما من قبل الجمعية العامة في نهاية المطاف .

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.222/L.2 اعتمد بتوافق الآراء في اللجنة التحضيرية في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ وهو معروض الآن لتنظر فيه الجمعية العامة . والمشروع المذكور يتعلق بالموضوع الذي اقترحتة بلدان عدم الانحياز للذكرى السنوية ألا وهو " الأمم المتحدة لعالم أفضل " . ونعتقد أن هذا الموضوع يؤكد أهمية الأمم المتحدة ودورها في توفير مستقبل أفضل للإنسانية في عالم يخلو من الحرب . ويوصي بأن تكون الدورة التذكارية للجمعية العامة في العام القادم لفترة قصيرة تتوج في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ وتتفق مع اعلان السنة الدولية للسلم . ويطلب الى اللجنة التحضيرية أن تعد نصا مناسباً للوثيقة الختامية أو الوثائق الختامية للنظر فيها وللتوقيع عليها واعتمادها في أثناء الدورة التذكارية . كما انه يعرب عن الأمل في أن يتسنى لرؤساء الدول أو الحكومات الاشتراك في الدورة التذكارية من أجل تعزيز أهميتها . ويوصي أيضا بأن سنة ١٩٨٥ ، وهي سنة الذكرى ، لا بد أن يحتفل بها بوصفها سنة الأمم المتحدة .

ومشروع القرار هو مشروع اجرائي يحيط علما بالبرامج والأنشطة التي توصي بها اللجنة التحضيرية ويواصل ولايتها في العمل حتى الاحتفال بالذكرى السنوية ، ويرجو من الأمين العام أن يوفر التسهيلات اللازمة .

وفي ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ اعتمد مشروع المقرر أيضا بتوافق الآراء في اللجنة التحضيرية بعد حذف الفقرة الفرعية (هـ) من مشروع النص المقدم الى اللجنة التحضيرية . ومشروع المقرر هو أيضا اجرائي ، ويتناول عددا من المواضيع الهامة بالتفصيل . وهو يقدم جملة توصيات في اطار الاحتفال بالذكرى السنوية ويوجهها الى الحكومات والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية في منظومة الأمم المتحدة وادارة شؤون الاعلام في الامانة العامة للأمم المتحدة ، ووسائط الاعلام الدولية . والاقترح بأن الأنشطة التذكارية لا بد أن تبين أن عام ١٩٨٥ قد سمي السنة الدولية للشباب نظرا فيه أيضا ، وأنا أشير الى الفقرة ٢٨ من تقرير اللجنة التحضيرية المطروح على الجمعية العامة . وعقب المشاورات ، أبدى رئيس اللجنة التحضيرية التفهم بأن الأنشطة التذكارية للذكرى السنوية الأربعة لانشاء الأمم المتحدة لا بد أن تبين بطريقة سليمة الاحتفال في عام ١٩٨٥ بالسنة الدولية للشباب . وهذا التفهم يرد في الفقرة ٥١ من التقرير .

ان الفقرة الفرعية (هـ) من مشروع القرار التي حذفت منذ ذلك الحين ، أحاطت علما بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين في عام ١٩٨٥ لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، واقترحت أن الأحداث التي يحتفل بها بالذكرى الأربعة لانشاء الأمم المتحدة لا بد أن تبين على نحو سليم هذا الحدث . ووفدى ، باسم بلدان عدم الانحياز ، وافق بتردد وبأسف كبير على حذف الفقرة الفرعية (هـ) من مشروع المقرر من أجل التوصل الى توافق الآراء علما بأنه يحتفظ بالخيار بأن يعرض باسم بلدان عدم الانحياز مشروع قرار على غرار هذه الفقرة الفرعية ، لكي تنظر فيه الجمعية العامة عند البت في هذا البند في الجمعية العامة . وأنا أشير بهذا الى الفقرة ٥٣ من التقرير المعروض على الجمعية العامة ، الذي ترد فيه هذه المسألة .



وعليه ، فإن مشروع القرار المقدم من وفدى باسم بلدان عدم الانحياز التي هي أعضاء في الجمعية العامة مطروح على الجمعية العامة للنظر فيه .

ان بلدان عدم الانحياز تدرك أن الذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة سوف يحتفل بها في ظل تزايد تفاقم الحالة الدولية التي يشوبها التوتـر والصراعات التي تفاقمت بسبب التهديد بالقوة أو باستخدامها ، وأعمال العدوان والتدخل ، وسياسات الكتل والمواجهة ، وتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية التي لها آثار سلبية على البلدان النامية ، وتزايد الخطر على بقاء الجنس البشرى نتيجة لتصاعد السباق في التسليح النووي وزيادة خطر الحرب النووية . وبلدان عدم الانحياز مقتنعة بالضرورة الحيوية لعكس هذه الاتجاهات . ونحن مقتنعون بأن منظومة الأمم المتحدة هي المحفل الفريد للتفاوضي الذي لا غنى عنه لتنسيق أعمال الدول من أجل بلوغ أهداف ميثاق الأمم المتحدة . ونحن على اقتناع بأن الذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مناسبة لاعادة تكريس الدول الأعضاء لمبادئ الميثاق ومقاصده ، واعادة تأكيد التزامها بتنفيذها هذه المبادئ والمقاصد تنفيذا تاما . وينبغي أن تكون هذه مناسبة أيضا لاستعراض أداء منظومة الأمم المتحدة في العقود الأربعة الماضية مع الحرص على تعزيز دورها وفعاليتها لتحقيق السلم والأمن والعدالة والتنمية . وقد أقلقتنا المحاولات الرامية الى اضعاف دور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية .

ان بلدان عدم الانحياز تؤكد بصفة خاصة أن الدول الأعضاء لا بد أن تلتزم بالتنفيذ الكامل لمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال للدول ، واحترام مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب ، واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية والتسوية السلمية للمنازعات . وعدم التدخل بكل الأشكال في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، والقضاء على كل أشكال التمييز العنصري والعنصرية ، وحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في الاستقلال ، وصيانة السلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ولاسيما نزع السلاح النووي ، واقامة علاقات ودية بين الدول ، وتحقيق التعاون الدولي في حسم المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والانساني .

وكما ذكرت من قبل ، فان عام ١٩٨٥ سيكون الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويرد هذا في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ . وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدورها في تنفيذ هذا الاعلان ، ونتوقع أن تبين الذكرى السنوية الأربعون لانشاء المنظمة بطريقة صحيحة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لهذا الاعلان من أجل تعزيز الالتزام الدولي بالقضاء التام على الاستعمار .

وبمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، لا بد أن نشير الى القرارين التاريخيين ٣٢٠١ (د - ١٦) و ٣٢٠٢ (د - ١٦) المتخذين في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة المنعقدة في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ اللذين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛ والقرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) الصادر في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ؛ والقرار ٣٣٦٢ (د - ٧) المتخذ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ في الدورة السابعة الاستثنائية للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . ونطالب الدول الأعضاء بأن تتخذ خطوات عاجلة من أجل الاقامة المبكرة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وكذلك النظام الدولي الجديد للاعلام .

ولا بد أن نحاط علما أيضا بالوثائق الهامة المعتمدة داخل منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك بشكل خاص اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي ، واعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

وبمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، نناشد الدول الأعضاء أن تنظر بعجل في التصويت على هذه الصكوك الدولية أو الانضمام اليها التي اعتمدها وأيدتها الأمم المتحدة ولم تنفذ لعدم كفاية التصويتات عليها أو حالات الانضمام اليها ، أو أنها دخلت حيز التنفيذ ولكن يعززها زيادة التصديق عليها أو الانضمام اليها ، وكذلك تنفيذها تنفيذا فعالا .

وفي هذا الصدد ، نطالب ، في جملة أمور ، بقبول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتصديق عليها ووضعها موضع التنفيذ .

ان الاحتفال اللائق بهذه المناسبة القادمة - الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة - أمر يتسم بالأهمية المشتركة لنا جميعا ، وغني عن البيان أن هذا يحثنا على تعزيز روح الوفاق والتفاهم بين جميع الأطراف . وأود أن أطمئنكم ، سيدي الرئيس ، أن بلدان عدم الانحياز ، من جانبها ، لن تقصر في هذا الشأن .

السيد ماك دونا (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

تشارك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في وحدة الأصل ، أي المعاناة الرهيبة والدمار الشديد اللذين تخلقا عن الحرب العالمية الثانية . ولذلك تشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في هدف أساسي واحد هو : الاصرار على ضمان حسم المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والحيلولة دون نشوب الحرب مرة أخرى . وترى الدول العشر أنه ينبغي أن لا نعتبر يوم ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، وهو الذكرى الأربعون لدخول ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ ، مناسبة لاستعراض انجازات العقود الأربعة الماضية فحسب ، بل فرصة هامة تتاح للمجتمع الدولي للتطلع الى المستقبل . ونحن نرحب تمام الترحيب بالمحاضرة القيمة التي أورد ها الأمين العام في بيانه الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية للجنة التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، عندما قال ان هذه المناسبة ينبغي أن تستخدم ، أولا وقبل كل شيء ، لتشجيع الدول الأعضاء على الالتزام من جديد بمبادئ ومقاصد الميثاق ، وتعزيز الاهتمام بعمل المنظمة ودعم جهودها التي ترمي الى تنشيط التعاون الدولي في جميع المجالات الانسانية .

وينبغي لنا أن نذكر بأنه عندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، لم يكن نجاحها مضمونا على الاطلاق . لذلك ، فان ازدياد رسوخ المنظمة بعد مرور ٤٠ عاما من انشائها باعتبارها المحفل الرئيسي للنظر في المشاكل العالمية ، سواء كانت مشاكل سياسية أو اقتصادية

أو اجتماعية، هو انجاز ضخم في حد ذاته. كما أن المنظمة تقدم اسهامها الحيوى المتمثل في اجراء الحوار اللازم بين جميع بلدان العالم، سواء كانت شرقية أو غربية، نامية أو متقدمة النمو.

وهناك انجازات رئيسية أخرى يمكننا الاحتفال بها في هذه المناسبة السنوية، تتمثل في الحيلولة دون نشوب صراع عالمي آخر، وفي الاسهام الضخم الذى تقدمه الأمم المتحدة لا حتواء الصراعات الاقليمية، خاصة من خلال عطيات صيانة السلم التي تفخر الدول العشر أن تقوم بدور رئيسي فيها. وقد كانت السنوات الأربعون الماضية فترة ناجحة مفعمة بالنشاط في سبيل انهاء الاستعمار أدت الى زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة من ٥١ عضوا الى ١٥٩ عضوا. وعلاوة على ذلك، بذلت المنظمة ووكالاتها المتخصصة الكثير من الجهود لمعالجة مشاكل البؤس الانساني في جميع أنحاء العالم. وليست الجهود التي تبذلها المنظمة حاليا في ايشويا وغيرها من البلدان الافريقية الا آخر الأمثلة على الاجراءات الفعالة التي يمكنها القيام بها.

والرغم من ذلك، يتعين على الدول الأعضاء، في احتفالها بهذه الانجازات، أن تتساءل أيضا عن السبب في استمرار الصراعات الاقليمية في العالم، والتوترات بين الدولتين العظيمين الرئيسيتين، والاجفاف الاقتصادية والاجتماعي، والاساءات الموجهة لحقوق الانسان - رغم الالتزام الذى أعرب عنه الجميع بمبدأ التعاون الدولي.

وقد أكد الأمين العام، في تقريره القيم عن أعمال المنظمة الذى قدمه الى الدورة السابعة والثلاثين، على خطورة الحالة عندما قال "اننا بالطبع قد انحرقتنا بعميدا عن الميثاق في السنوات الأخيرة." ( A/37/1 ، صفحة ٢ )

وأعرب عن قلقه أن امكانيات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن باعتباره المحفل التفاوضي لحل المشاكل الدولية الملحة، لا يتم تسخيرها أو استخدامها بالقدر الكافي. وقد أثار الأمين العام أيضا في تقريره الأخير مسألة ما اذا كانت الممارسات الحالية التي تقوم بها الأمم المتحدة هي أفضل الممارسات المناسبة للتوصل الى الحلول الطموسسة والعادلة وتدعيم الثقة بالمنظمة. وتود الدول العشر أن تضم صوتها الى تحذيره بأنه

علينا أن نحذر طمس معالم المهام المنفصلة والمحددة للهيئات الرئيسية والوكالات المتخصصة وذلك بمعاملتها كمحافل يمكن أن يحل أحدها محل الآخر في السعي وراء تحقيق الأهداف السياسية ذاتها . ان القضايا يجب أن تعالج أولا استنادا الى حقائقها الموضوعية وفي سياقها الخاص بها .

وتشاطر الدول العشر الأمين العام قلقه ازاء تدهور النهج المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالمسائل الدولية في السنوات الأخيرة . وقد أكد وزير خارجية أيرلندا ، في البيان الذي ألقاه في المناقشة العامة في أوائل هذه الدورة بوصفه رئيسا لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي على أن ،

" هناك حاجة جلية الى إعادة الالتزام بالنهج المتعدد الأطراف الذي

يستفيد من الطاقة وسعة الخيال ومكانية التعاون لدى أغلبية أعضاء الجمعية

العامة . " ( A/39/PV.6 ، صفحة ٧٨ )

وفي هذا الصدد ، أعرب عن دعم الدول العشر له

" مساعي الأمين العام من أجل زيادة فاعلية المنظمة وتحسين عطيتها . "

( المرجع نفسه ، صفحة ٤٣-٤٥ )

وعلى مدى الأربعين عاما ، تعرضت المنظمة لاختبارات قاسية بسلسلة من الأزمات

السياسية والاقتصادية الدولية . وتوفر هذه الذكرى ، التي تزامن الاعلان عن السنة الدولية

للسلم ، فرصة مواتية لاعادة تأكيد الدول الأعضاء لالتزامها بمبدأ تعددية الأطراف ، ليس

باعتباره عملية بيروقراطية ، بل لكونه عنصرا أساسيا من عناصر المساعي التي ترمي الى ازالة

وبيلات الحرب وتكفل لكل انسان أن يحقق حياة حرة كريمة .

وقد سبق الاعراب عن المبادئ التي يشتمل عليها نهج الدول العشر ازاء الشؤون

الدولية أمام هذا المحفل . وقضارى القول اننا ملتزمون بالمقاصد والمبادئ الواردة في

ميثاق الأمم المتحدة ؛ ونؤمن بالأهمية الأساسية لحقوق الانسان والحاجة لأن تقوم

الدول ، من خلال أعمالها وبياناتها ، باحترام معايير حقوق الانسان المتفق عليها ؛

كما نلتزم بسيادة القانون والحوار في العلاقات الدولية ؛ ونسلم بحق كل الدول في الأمن

والاستقلال ، وحق كل الشعوب في تقرير مصيرها ؛ ولتزم أيضا بتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب . وتمشيا مع هذه المبادئ ، نعرب عن أملنا بأن تتميز الذكرى الأربعون لأعمال الميثاق وليس فقط باقامة الاحتفال المناسب لها ، بل أيضا باحراز تقدم حقيقي للنهوض بتعددية الأطراف وتعزيزها .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشمل هذه الجلسة العامة للجمعية العامة نهاية المرحلة الأولى من أعمال اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

ونرى أن اللجنة قد حققت قدرا من النجاح عن طريق توافق الآراء في اعتماد نصي مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين وضعهما وفد الهند باقتدار وقد مهما السفير كريشنان ، ان وفد يوغوسلافيا يؤيد هذا الجهد الذي بذلته الهند في مجمله .

ومن المهم ، بل من الضروري أن يتوخى مشروع القرار المعروف أمام الجمعية العامة أن تعقد الدورة التذكارية للجمعية العامة لفترة قصيرة تنتهي في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ ؛ وأن يتوخى أن يجرى اعداد نص البيان الختامي لاعتماده أثناء الدورة التذكارية ؛ وأن ترسل الدعوات الى رؤساء الدول والحكومات للاشتراك فيها بغية تعزيز أهميتها ؛ وإيلاء أهمية خاصة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وهنا تجدر الاشارة الى أن وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في الاجتماع الذي عقد مؤخرا أثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، أكدوا على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة في تناول المسائل الحاسمة التي تتعلق بالسلم والأمن ونزع السلاح والتنمية .

وأكدوا أن الأمم المتحدة ، لا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن ، تتيح أفضل إطار لتعريف هذه الأهداف . وقالوا انه ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لكي يسود التعقل ويتسنى لنا أن نؤمن للأجيال المقبلة مستقبلا أفضل . وقد أعرب عن هذا في البيانات التي ألقاها جميع المشتركين تقريبا في المناقشة العامة للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان الحالة السياسية والاقتصادية السائدة في العالم حالة قاتمة ، بل ان أسس السلم الهشة القائمة حاليا تتعرض للخطر . وما لم تبدأ الحالة الراهنة في التغيير ، سيصبح لا سبيل للسيطرة على الأخطار التي تتهدد العالم ، وقد يكون لها عواقب لا يمكن التنبؤ بها . وسيحتفل بالذكرى في ضوء خلفية من حالة دولية تزداد سوءا وتتسم بالتوترات والصراعات ، يزيد من تفاقمها التهديد باستخدام القوة أو استخدامها وأعمال العدوان والتدخل بجميع أشكاله وصوره ، وسياسات التكتل والمواجهة ، والهيمنة والاستغلال ، وتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية بما لها من آثار ضارة على البلدان النامية بشكل خاص وتزايد الخطر على بقاء الجنس البشري في حد ذاته نتيجة لسباق التسلح النووي المتصاعد . وفي عالم يسوده الترابط ، ليس هناك من مكان أفضل من الأمم المتحدة لمنع حلول هذا المستقبل القاتم . وفي الأسبوع الماضي ، ألقى الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دي كويار ، كلمة ملهمة بشأن سباق التسلح ، ينبغي لها أيضا أن تعطينا زخما اضافيا في الاعداد للذكرى .

ان الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة حدث هام . فهي دليل على أن المنظمة العالمية قد أثبتت جدوى وجودها ، وأنها قادرة على التكيف وفقا للتغيرات في العلاقات الدولية ، وأنه لا يستغنى عن دورها في صيانة السلم والأمن في العالم ، وفي اقامة علاقات سياسية واقتصادية جديدة تقوم على انصاف جميع شعوب وبلدان العالم .

كما أن الأمم المتحدة كانت ولا تزال عنصرا لا غنى عنه في توحيد شعوب من مختلف الأحجام والقوى الاقتصادية . انها دليل لطموحات المجتمع الدولي ، كما أنها المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لمواءمة آراء أعضاء المجتمع الدولي بشأن جميع مشاكل العصر الحساس ، وذلك على أساس من المساواة . بيد أن الأمم المتحدة ليست ، ولا ينبغي لها

أن تكون ، محفلا للمناقشة فقط ، بل ينبغي لها أن تكون محفلا متزايد الأهمية للمفاوضات والحوار وأداة للتقدم وتعزيز الاستقلال والسيادة والمساواة والحرية .

ان الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة فرصة فريدة لبذل جهد آخر من أجل حل قضايا السلم والأمن والتنمية الراهنة . ان المضمون السياسي والطبيعة السياسية للذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة سيسهمان على أفضل وجه في تعزيز دورها وفي البحث عن حلول من خلال المفاوضات عن طريق المنظمة العالمية .

وينبغي لنا أن نفرّد في البرامج التي نعدّها دورا بارزا للتأكيد على ميثاق الأمم المتحدة وإعادة الالتزام به . فقد أثبتت التطورات في مدى الأربعين عاما المنصرمة بجداء سلامة وأهمية الميثاق التامتين . كما بينت أن انجازات المنظمة العالمية ايجابية ، وأنها كانت أداة للتغيير والتقدم البنّافين .

ان من المجدى أن نتذكر اسهام الأمم المتحدة في الثورة المناهضة للاستعمار ، التي غيرت الخريطة السياسية للعالم تغييرا جوهريا ، وغيرت بذلك العضوية في الأمم المتحدة أيضا . ولذلك ، ينبغي اهداء اهتمام خاص للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وفي عام ١٩٨٥ ، سوف يتم الاحتفال بمناسبات أخرى مثل اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي .

وليتسنى التغلب على المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة ، يلزم امتثال المقررات والقرارات التي تتخذها . كما أن تنفيذ الاعلانات والانضمام الى المعاهدات المتعددة الأطراف ، والمبرمة في اطار الأمم المتحدة ، واحترام هذه الاتفاقيات ، كل ذلك سيعزز من دورها ومصداقيتها في العلاقات الدولية .

ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد والنظام الاعلامي الدولي الجديد والاعلان بشأن عدم جواز التدخل بكافة أشكاله وصوره وغيرها مفاهيم ووثائق قيمة ليست لمجرد الحفظ في الأرشيف . وان من اللازم إعادة التأكيد على التزام الدول الأعضاء بتنفيذ هذه الصكوك .



ان بعض الدول الأعضاء تتجه بصورة متزايدة بعيدا عن التزاماتها السابقة بالنهج المتعدد الأطراف ، وتقوم بتحقيق مصالحها عن طريق القنوات الثنائية . ونرى أن الذكرى السنوية ستكون فرصة لجميع الدول الأعضاء لاطهار التزامها بالمفاوضات والنهج المتعدد الأطراف كشكل من أشكال التعاون لا غنى عنه للتغلب على الأزمات ولا حراز تحسن ملموس في العلاقات المتبادلة .

وسينجح الاحتفال اذا ما تم عن طريق الدعم من جميع الدول الأعضاء ومتوافق آرائها . بيد أنه قد يكون من الضروري أن نذكر هنا بأن توافق الآراء أداة للتحرك الى الأمام لا للحد من نطاق الاتفاقات التي تم التوصل اليها في وقت سابق . وأخيرا ، فاننا سنحتاج الى ارادة سياسية ايجابية أقوى من تلك التي شهدناها في المرحلة الراهنة من عمل اللجنة التحضيرية .

اننا نتطلع للعمل في ظل رئاستكم ، سيدي الرئيس ، واننا في الوفد اليوغوسلافي نقدم تعاوننا التام في الجهود المشتركة لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ولتعزيز دورها في العالم .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : من الطبيعي جدا ، بالنسبة للذكرى السنوية الأربعين الهامة لانشاء الأمم المتحدة ، أن تثور الرغبة في القاء نظرة على الشوط الذي قطعتة منظمنا وعلى الحالة السائدة في الأمم المتحدة في الوقت الراهن وعلى وسائل وطرق تعزيز فعاليتها أيضا . لقد أسست الأمم المتحدة في وقت كانت فيه معارك الحرب العالمية الثانية لا تزال مستمرة . ان النصر العظيم على الفاشية - الذي سنحتفل رسميا بذكراه الأربعين في السنة القادمة - لن تشحب صورته في ذاكرة البشرية . فقد خسر الشعب السوفياتي ٢٠ مليون شخص ولحق بنا دمار لم يسبق له مثيل في تاريخنا . وما فتى انتصار الشعب السوفياتي يتعاضم منذ ذلك الوقت ، وذلك نظرا للاسهام الحاسم الذي قدمه الشعب السوفياتي لانقاذ البشرية من نير الفاشية . وقد أنجز ذلك العمل البطولي باسم السلم والحياة على الأرض .

ان أهمية دروس الحرب العالمية الثانية ليست مؤقتة . وان الدرس الرئيسي فيها هو أننا يجب أن نقاوم الحرب قبل أن تبدأ . وان التجربة التاريخية تعلمنا أنه يلزمنا للدفاع عن السلم جهود متواصلة نشطة من جانب جميع القوى المحبة للسلم .

وبإنشاء الأمم المتحدة ووضع ميثاقها، ان الاتحاد السوفياتي ينظر الى مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين باعتبارها مهمة رئيسية ، وتتمسك بهذا الموقف اليوم وتدعم باستمرار النهوض بدور الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذين الأمرين . وكما ركز الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بزيارة الأمين العام للاتحاد السوفياتي في تموز/يوليه من هذا العام فانه :

" سيواصل ممارسة ثقله السياسي وسلطته المعنوية ليحقق تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها الاداة الرئيسية لتعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون بين جميع شعوب العالم " .

والسؤال هو كيف يمكننا أن نتحرك مقتربين من الهدف الرئيسي للميثاق ، وهو كيف نتمكن من انقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب ؟ وكما أوضحت التجربة بحق هنالك اجابة واحدة على هذا السؤال ، وهي الاجابة التي يقدمها ميثاق الأمم المتحدة . والنجاح في بناء السلم المستقرا يمكن أن يتحقق الآ على أساس الأعمال المتضافرة من جانب الدول ضد العدوان وضد قمع حرية الشعوب ولصالح تعزيز السيادة والمساواة بين الدول واعادة التأكيد على مبدأ التعايش السلمي في العلاقات بين الدول بغض النظر عن الاختلافات في هياكلها الاجتماعية والسياسية .

وان القيام بتقييم واقعي لدور الأمم المتحدة في نظام العلاقات الدولية يمكننا أن نذكر أن منظماتنا قد تمكنت من تقديم اسهام ايجابي صوب حل المشاكل الدولية الحادة في الحالات التي أبدت فيها الدول الأعضاء الرغبة الضرورية في الاستهداء بأحكام الميثاق وعندما قامت بجهود جماعية دؤوبة لتحقيق أهداف المنظمة .

ان ميثاق الأمم المتحدة أساس يعتمد عليه في تأمين الحياة السلمية للشعوب ولتنمية العلاقات بين الدول على أساس من مبادئ التعايش السلمي . وفي هذا العصر النووي ان الرابطة بين تأمين السلم والأمن الدوليين ووقف سباق التسلح أصبحت وثيقة أكثر . وسحاولات أى شخص للاضرار بالأمن أو السعي لا حراز مزايا منفردة على الآخرين يجب مقاومتها دائما . وأية محاولة لتقويض أمن الآخرين تؤدي الى تقويض أمن من يقوم بذلك . ولا يمكن أن يلتمس شخص أمنه الوطني بالاضرار دون عقوبة بأمن البلدان الأخرى أو بالتدخل في شؤونها الداخلية .

ان الاعتماد على استخدام القوة وعلى زعزعة استقرار العلاقات بين الدول يحمل في طياته تهديد الحرب النووية بكل عواقبها المأسوية ومن ثم فان التوقع العملي الوحيد من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين يكمن في تفضيل حرب عالمية أخرى . وتحسن الأمم المتحدة احساسا شديدا بالا نزاع لزيادة التهديد بالحرب النووية وللتطورات الخطيرة في الموقف الدولي . ويكفي أن نتذكر الاعلانات والقرارات المعتمدة في السنوات الأخيرة من جانب الأمم المتحدة بأدانة الحرب النووية والتعهد بالألا نكون البادئين باستخدام الأسلحة النووية ، وتجميد الترسانات النووية نوعيا وكليا ، ومنع عسكرة الفضاء الخارجي وتعزيز المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم استخدام القوة وما الى ذلك . ان نتائج التصويت على هذه القرارات والمسلك المتخذ تجاهها هي شاهد يفضل الكلام على الموقف الحقيقي للدول ازا هذه القضايا الأساسية في عصرنا وهي توضح الادراك العالمي لمدى الحاجة الى تحقيق تحسين جذري في هذا الموقف الخطير .

وما يحسب لصالح الأمم المتحدة انها اتخذت عددا من الخطوات العملية لكبح جماح سباق التسلح : حظر الأسلحة البيولوجية ، معاهدات بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ، قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية وهكذا . وفي هذا المجال ، مع ذلك ، يتعين على الأمم المتحدة أن تفعل أكثر مما قامت به حتى الآن . ان جهود الأمم المتحدة وقراراتها قد دعت بشكل ملموس تحطيم النظام الاستعماري وظهور حوالسي . . . دولة أصبحت أعضاء كاملتي العضوية في الأمم المتحدة . ومع ذلك فما يزال من المهم اليوم وضع نهاية حاسمة لآخر بقايا الاستعمار والفصل العنصري والعنصرية وكذلك لمناورات الاستعمار الجديد .

وتقييما لد . ع عاما من عمل الأمم المتحدة يمكن القول بصفة عامة ان بيان الحساب ايجابي . لقد قامت المنظمة باسهامات ايجابية في تنفيذ المقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق . ولقد ساعد مجلس الأمن في حسم عدد من الأزمات الدولية الحادة . ان السعي للتوصل الى حل للصراعات القائمة هو المهمة الرئيسية للأمم المتحدة اليوم .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فكما ورد في الكلمات التي ذكرها رئيس دولتنا  
كونستانتين يوستينوفيتش تشيرنينكو :

" نحن نفضل حل المنازات الدولية عن طريق المفاوضات الجادة البناءة  
المتكافئة . وسيتعاون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تعاوناً تاماً مع  
جميع الدول المستعدة لتقليل التوتر الدولي عن طريق أفعال عملية وتهيئة مناخ  
الثقة في العالم - وبعبارة أخرى ، مع الذين لا يسعون حقيقة للاستعداد للحرب  
بل يسعون الى دعم أسس السلم - ونعتقد أن الآلية الموجودة ينبغي استخدامها  
على النحو الأكمل لتحقيق هذه الغاية بما في ذلك بطبيعة الحال آلية الأمم  
المتحدة التي أنشئت للحفاظ على السلم وتعزيزه " .

ويود الاتحاد السوفياتي أن يشهد الأمم المتحدة وهي فعالة ذات سلطان تعمل  
بقصد تنفيذ الأهداف المعلنة في ميثاقها . اننا ننظر بتفاؤل الى مستقبل المنظمة ،  
ولا نتخذ منها مسلكاً سلبياً ونرفض الهجمات الخبيثة على الأمم المتحدة . وفيما يتعلق  
بمشروع القرار ومشروع المقرر المعروفين الآن على الجمعية العامة فيما يتعلق بالاعدادات  
للذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة فان الاتحاد السوفياتي ليس لديه اعتراض على  
اتخاذها . وفي نفس الوقت نأسف لأنه نتيجة للموقف الذي اتخذته أحد الوفود فان اللجنة  
التحضيرية لم تتمكن من الوصول الى توافق الآراء حول مشروع القرار الذي تقدمت به الهند  
نيابة عن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز . ان الأحكام الهامة الواردة في مشروع  
القرار ذلك توضح في معظمها القضايا الرئيسية التي تهتم جميع الدول الأعضاء في منظماتنا  
بحسبها . وفي رأى الاتحاد السوفياتي ان هذه الأحكام ينبغي أن تكون الأساس في الوثيقة  
ذات الصلة التي يجب أن تعد لدورة الجمعية العامة في الذكرى الأربعين . وهـذـه  
الوثيقة ينبغي أيضاً أن تتضمن تحليلاً موضوعياً لعمل المنظمة عبر السنوات الأربعين الماضية  
واسهامها الايجابي في كثير من المجالات .

ان الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء منظماتنا ينبغي أن يؤدي الى اسهام حقيقي متزايد من جانب الأمم المتحدة في القضاء على تهديد الحرب النووية ، وكبح جماح سباق التسلح ، وتحسين المناخ الدولي وتنمية التعاون الدولي الواسع . ويجب ترجمة المهام الحيوية التي تضطلع بها المنظمة الى عمل ملموس يساعد على التقدم في تنفيذ مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

السيد فيلازكو سان خوسيه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان نقيم العمل الذي أنجزته اليوم اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة، نود أن نسجل شكرنا للمهند على الجهود البارزة التي بذلتها لوضع نص تتفق عليه الآراء ليكون الأساس لمشروع القرار الذي قدمته ، بوصفها رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز وبالنيابة عن أعضائها ، الى اللجنة التحضيرية باعتباره أساسا للتفاوض .

ومن المؤسف أن الروح البناءة التي انتهجتها بلدان عدم الانحياز في اعدادها لنص معتدل لم يظهر حتى جميع الاهدات والشواغل الأساسية لحركتنا ازاء الحالة السياسية الدولية المعقدة ، لم تقابل بنفس الروح البناءة والارادة السياسية اللازمة من جانب بعض البلدان حتى يمكن التوصل الى توافق الآراء على المشروع الذي قدمته أصلا بلدان عدم الانحياز .

ونأمل أن يتغير هذا الموقف أثناء الفترة التحضيرية المتبقية الى وقت الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين في العام المقبل .

تعلق بلادى أهمية خاصة على الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لمنظمتنا ، نظرا لأن كوبا ، مع الأغلبية الواسعة للمجتمع الدولي — وخاصة البلدان النامية — تعتبر أن منظومة الأمم المتحدة تشكل المحفل الصحيح الذي لا غنى عنه ليجاد حلول للمشاكل الرئيسية في العالم ، كما اعترف بذلك رؤساء الدول في مؤتمر قمة نيودلهي لبلدان حركة عدم الانحياز .

ولهذا السبب نلاحظ بقلق عميق الضغط الذي مارسته بعض البلدان على منظومة الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة على بعض وكالاتها المتخصصة ، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

ان الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للمنظمة سيوفر فرصة مواتية لتعزيز تأييد منظومة الأمم المتحدة وللرفض الذي لا غموض فيه لأي محاولة ترمي الى تشويه واضعاف دورها الهام في العلاقات الدولية . ان هذا الاحتفال التاريخي سيوفر أيضا فرصة للتأكيد من

جديد على التزام الدول الأعضاء التام بالامثال العملي لغايات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وما يزيد في أهمية هذا الهدف تلك الحالة الدولية التي تتسم بتصاعد التوترات والصراعات ، نظرا لتزايد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وأعمال العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وحدة الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي التي لها آثار ضارة على البلدان النامية ، وكذلك لتزايد الاخطار على بقاء الجنس البشري المتأتية عن السياسة العدوانية للإمبريالية وتصاعد سباق التسلح المرعب ، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية . وتتوافق الذكرى السنوية الأربعون لانشاء منظماتنا مع ذكرى أخرى لها أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي عموما وللدول الفتية التي انضمت الى صفوف منظماتنا بعد أن حررت نفسها من نير الاستعمار ، وفي كثير من الحالات بعد نضال عنيف لنيل حقها في تقرير المصير والاستقلال بصفة خاصة . ونشير بذلك الى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان هذين التاريخين مرتبطان ارتباطا وثيقا نظرا للدور الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة ، مثل لجنة الـ ٢٤ الخاصة ، في مجال نضال الشعوب للقضاء على آخر آثار الاستعمار بجميع أشكاله .

ومن ثم ، فان أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين يجب أن تظهر على النحو الواجب المكاسب التي تحققت في عملية انهاء الاستعمار والمعارك الهامة التي لا يزال يتعين علينا خوضها من أجل تحقيق التنفيذ التام للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥) . وبلدنا ، بوصفه عضوا في اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، ينوي أن يسهم اسهاما بناء في جميع الأعمال التحضيرية وذلك لضمان أن يوفّر الاحتفال بهذه المناسبة التاريخية فرصة حقيقية لتدعيم منظومة الأمم المتحدة وتعزيز دورها في العلاقات الدولية وفي ايجاد حل لأكثر مشاكل البشرية الحاحا ، مثل الكفاح من أجل السلم والعدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ونظام اعلامي دولي جديد وتنمية علاقات حسن الجوار والصداقة بين الشعوب .



السيد ليويس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد حوالي ٢٤

ساعة من الآن ، سينتهي هذا الجزء من الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة. ولهذا فالوقت ليس ملائماً لالقاء الخطب المطولة العصا . لكن بلدى لا يستطيع أن يدع هذه اللحظة تمر دون الادلاء ببعض الملاحظات المحددة والحادة .

ولتبسيط الأمور ، ان كندا برمت وضاقت صدرها بالمولعين بالتشكيك في قيمة وشرعية وأهمية الأمم المتحدة . ان هذا يحدث كثيراً خارج هذه المنظمة ؛ بل انه يحدث ، في بعض المناسبات ، داخلها . وترى كندا أنه قد آن الأوان لشن حملة متضافرة للدفاع عن الأمم المتحدة وتدعيمها . وليست هناك لحظة أفضل للبدء في هذا من العام الذي يوافق الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين .

ليس هناك في هذه الجمعية من ينكر أن الأمم المتحدة ، وعدد كبير من فروعها ، لها أوجه قصورها . ولكن ابتهاج العجز محض جيداً ؛ فمرة تلو الأخرى يقول لنا المنتقصون أن الاستقطاب بين الدولتين العظميين الرئيسيتين يصل بالأمم المتحدة الى حد العجز؛ وأن المغالاة الخطابية قد وصلت الى التطرف ؛ وأن الخطابات والمسائل والحجج تختنق في برائن التكرار ؛ وأن العمليات المؤسسية قد بليت ؛ وأن التغييرات التدريجية بطيئة الى حد الجمود .

ولكل ادعاء للأسف ، قدر من الحقيقة . ان هناك قدراً من اليأس يمكن التسامح فيه ؛ ويمكن للفرد أن يتفهم الاحساس بالعبث عندما يصل السلوك في الأمم المتحدة الى حالة جمود أو يؤدي الى التوقف . ولكن قبول هذه الادعاءات يبدو ، في رأى كندا ، ينطوي على خطأ في جانبيين أساسيين . أولاً ، ان التطلعات أعلى مما ينبغي . فالأمم المتحدة ، بكل الارادة والمثالية الموجودة في العالم ، لم يكن الهدف منها اطلاقاً أن تكون تريباقا . انها ترتيب مؤسسي يمكن فيه أن تعمل الأمم فرادى ، والتزام وتعاون كل من الدول ذات السيادة الأعضاء فيها يحددان درجة فعاليتها .

ومن الغريب ان الأمين العام الأول السيد تريغفي لي في تقريره الأول الى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ قال بحق :

" ان الأمم المتحدة ليست اقوى من الارادة الجماعية للأمم التي تؤيدها . وهي لا تستطيع ان تفعل شيئا بنفسها . فهي آية من خلالها يمكن للامم ان تتعاون . ويمكن استخدامها وتطويرها في ضوء انشطتها وخبرتها ، لتحقيق الخير العميم للبشرية ، او يمكن تجاهلها وتدميرها " . وينقلني هذا مباشرة الى النقطة الثانية . من الواضح ان الأمم المتحدة لم تصل بعد الى ذروة الخير العميم للبشرية ، كما انها بأى حال من الأحوال لم يتم تجاهلها او تدميرها . وتكمن الحقيقة في مكان ما بين الأمرين ، وهي حقيقة مشيرة حقا .

فلننظر الى هذه الدورة . مهما كانت الاحساسات بالاحباط التي لا مفر منها بين الدول الاعضاء منفردة ، حتى فيما يتعلق بالمسائل الاجرائية مثل التي حدثت يوم الجمعة الماضي ، فان لدينا جمعية عامة ركزت كل اهتمامها على اثيوبيا ، واعتمدت بتوافق الآراء اعلانا اساسيا بشأن الازمة الاقتصادية السائدة في افريقيا ، وحققبت بتوافق الآراء اتفاقية قوية بشأن التعذيب وقبلت بتوافق الآراء قرارا بشأن تجارة المخدرات الدولية ، ووصلت ايضا الى توافق آراء بشأن الفضاء الخارجي .

وبعبارة اخرى ، مهما كانت اوجه القصور في العملية والمضمون ، سواء كانت في الجلسة العامة أو في جلسات اللجان ، فلا تزال الحقيقة ان هذه الدورة التاسعة والثلاثين كانت دورة بناءة عبرت عن الشواغل الانسانية الملحة ، وقدمت رؤية ثابتة لها وتدابير عملية للرد عليها . ولهذا ، فهي تمثل صورة مصغرة لخبرة الامم المتحدة المستمرة . وهذه الخبرة ، على مدى اربعين عاما ، رعت رفاهية البشرية ، وهذا هو السبب في ان الهجمات المستحدثة التي لا مسوغ لها على الامم المتحدة ، للاقلال من قيمتها ، لن تؤدي الى اى شيء .

والوكالات المختلفة - سواء كانت مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، أو برنامج

الامم المتحدة الانمائي ، أو منظمة الصحة العالمية ، أو وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى - كلها تمثل افضل تعبير عن التفاني وتطلعات البشرية . وان انتصار عملية صيانة السلم الدولي يعتبر أحسد المظاهر القليلة للتعقل الدولي المستمر . وان هيبة ونفوذ مكتب الأمين العام يبشران بالخير بالنسبة لمستقبل عمل هذه المنظمة بالكامل . وبالفعل ، ان الامين العام الحالي قد حظي بثقة كل الدول الاعضاء ، اذا ما نظرنا الى مهارته ومبادراته بشأن افغانستان وقبرص ولبنان والصراع الايراني العراقي ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر ، وليس الحل هو المطلوب هنا ، ولكن القدرة الملهمه على ابقاء الابواب مفتوحة ، وجعل البلدان يتحدث بعضها الى بعض ، واستمرار تلك العملية الحيوية . وهذه المبادرات المتواضعة تساعد العالم على التقدم على طريقه الطبيعي عند ما نحاط بالتهديد والاطار والعداوات من كل جانب . ولولم توجد منظومة الامم المتحدة لأنشئت .

بالتأكيد ، ان ذلك الفرع من الميثاق الذي يتكلم عن اهم هدف على الاطلاق - وهو الحفاظ على السلم والامن الدوليين - قد اتضح انه اكثر الفروع صعوبة . واذا كان بقاء البشرية هو السبب النهائي لوجود الامم المتحدة - وماذا يمكن ان يكون غير ذلك؟ - اذن فان اماننا طريقا طويلا ينبغي أن نقطعه . ولكن بالنظر الى جميع الانجازات التي تراكمت ، فان عام ١٩٨٥ ينبغي ان يعتبر العام الذي نوجه فيه كل طاقة ممكنة لتشجيع الدولتين العظميين الرئيسيتين على التفاوض ، وعلى الوفاق والاتفاق . ويبدو ان العملية قد بدأت . وينبغي لنا الآن ان نحترم كلمات الأمين العام ، التي ادلى بها ببلاغة في هذه الجمعية في الاسبوع الماضي .

لم يكن القصد من هذا ان يكون حقدا ، فان كندا تتفهم تماما مدى صعوبة وتعقيد المسائل ، ونحن نتفهم ايضا ان الامم المتحدة هدف سهل للتشويه والهجوم . ولكن نوعية الانتقاد ليست سليمة اساسا . فهناك ذم أكثر من التحليل ، واثارة للخلافات بدلا من محاولة دفتها ، بل احيانا نواجه بالصمت من جانب الذين يخشون

المستقبل او يفضلون الأمر الواقع . وتمثل الذكرى السنوية الاربعون بالتأكيد مناسبة لعكس اتجاه كل هذا واستعادة الدور الاساسي للامم المتحدة المنصوص عليه في الميثاق . ولكي نفعل ذلك ، من الضروري ان نحاول القيام ببعض الاصلاحات الداخلية . وسوف تكون تلك الاصلاحات صعبة التحقيق . وينبغي ان نتناول كل جانب للعملية ، والاجراء والهيكل والمضمون بحذر وحساسية كبيرين . وهنا يشيد وفدى مرة اخرى بأميننا العام . فان تقاريره السنوية الثلاثة ، سواء كانت فردية أو جماعية ، توفر لنا ملاحظات واضحة ذات اهمية بشأن العديد من المشاكل التي تحيق بهذه المنظمة . واكثر من ذلك ، فقد قدم حلولاً بناءة . فتلك التقارير هي نقطة الانطلاق للعمل في المستقبل بشأن السبل والوسائل لتعزيز دور فعالية الامم المتحدة . وهذا لا يفترض بالضرورة وضع هياكل جديدة او اقامة لجان جديدة . بل ان هذا يمكن ان يكون ضارا وربما كان من الافضل ان نبدأ باجراء اتصالات اكثر غير رسمية بين الدول الاعضاء المعنية لتحديد مجالات الاهتمام المشترك التي يمكن ان يتم تحسينها وتطويرها ، وبعد ذلك تحدد التحسينات ذات العواقب الحقيقية والمؤكدة .

وفي بيان تريغفي لي الأول في المجلس الاقتصادي والاجتماعي قال ، اذا كان لي ان اعود الى الماضي مرة اخرى واقتبس من كلمات الامين العام الاول :

" عندما تحل مشاكل قديمة ، سوف تثار مشاكل جديدة . فان تقدم العلم ونزوات الطبيعة والظروف تجعل من ذلك مؤكدا . ولكننا نتفق على حل المشاكل التي نعرفها بطاقة قوية وعنيدة لا تكل . وسوف نعبر الجسور الاخرى عندما نصل اليها " .

وقد آن الأوان لدعم تلك الجسور ثم عبورها .

وهذه الجمعية وحدها دون غيرها تجمع كل القضايا الدولية وكل الدول الاعضاء معا . وهذا هو دورها الفريد . وسوف تكون تحسيناتنا ذات اثر واضح على هيئات الامم المتحدة الاخرى وعلى القضايا الصعبة التي تواجهنا . وانتم سيدي الرئيس - واقول هذا بتقدير عميق - قد ادخلتم فعلا العديد من الاصلاحات الضرورية

في هذه الجمعية . فلنستمر في هذا المثال . ربما أن الاوان لتوجيه وتحديد جدول اعمالنا ولازالة البنود الروتينية التي لا تناقش . وربما ينبغي لنا ان نخصص مزيدا من البنود من الجلسات العامة الى جلسات اللجان . وربما يمكننا ان نتخذ ترتيبات لاجراء مناقشات اكثر اهتماما بالاحداث الجارية وأقل اهتماما بالطقوس فيما يتعلق ببنود جدول الاعمال منفردة . وربما - اذا كان لي ان اقول هذا - استنفدت بعض البنود المتكررة جدواها ويمكن اسقاطها من جدول الاعمال . وربما يؤدي الاستخدام الاكبر للاتصالات غير الرسمية بين المجموعات الاقليمية الى توليد اتفاق أكبر .

يبدأ ميثاق الامم المتحدة بكلمات " نحن شعوب الأمم المتحدة . . . " وقد أن الأوان الآن ان نتمعن نحن ، شعوب الأمم المتحدة ، المجتمع هنا في الجمعية العامة في ماضينا واهم من ذلك ، ان نتناول مستقبلنا ، وبصفة خاصة في تلك السنة للذكرى الاربعين بنفس الطاقة العنيدة التي لا تكل والتي اشار اليها تريغفي لي .

السيد سورزانو (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يسعد وفدى ان ينضم الى توافق الآراء بشأن كل من مشروع القرار ومشروع المقرر للجنة التحضيرية للذكرى السنوية الاربعين لانشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ . ونحن بطبيعة الحال نتطلع الى الاحتفال المناسب بالذكرى السنوية الاربعين للامم المتحدة ، التي حققت الكثير بالفعل .

ومع ذلك ، نود ان نعبر عن تحفظاتنا القوية بشأن مشروع القرار الثاني بشأن الذكرى السنوية الاربعين ، الوارد في الوثيقة A/39/L.45 . لم يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء في اللجنة التحضيرية ؛ في الواقع ، لقد اعترض وفدى على النص في مشروع القرار الذي نوقش في تلك المجموعة على فقرة المنطوق الواردة في مشروع القرار A/39/L.45 . في مشروع القرار هذا ، تقرر الجمعية العامة ان تبين احداث الاحتفال بالذكرى الاربعين الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

اننا نؤمن بأن الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة ينبغي ان يتألف من عناصر يمكن ان نؤيدها جميعا من صميم قلوبنا . ومما لا شك فيه ان ثمة الكثير من منجزات الأمم المتحدة التي يمكن أن نحتفل نحن جميعا بها . وتتضمن هذه بالتأكيد ، في رأينا ، منجزات الامم المتحدة في عملية انها الاستعمار . ونحن على استعداد لان نحتفل بمنجزات عملية انها الاستعمار ونتطلع ، في الواقع ، الى الامام وما زلنا نعمل من أجل التحقيق الكامل لعملية انها الاستعمار .

الا ان الاعلان المحدد الذى يشير اليه مشروع القرار هذا لا ينوه الى مبدأ تقرير المصير ، وتدرك الجمعية العامة ذلك تمام الادراك ، ولهذا السبب لم نستطع تأييد الاعلان في عام ١٩٦٠ وليس بوسعنا ان نؤيده اليوم كجزء من الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة . وبالفعل لم يستطع وفدى ووفود اخرى في الاسبوع الماضي التصويت لصالح مشروع القرار هذا الذى يطالب على وجه التحديد بالاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لصدور ذلك الاعلان . ونظرا لعدم تأييد وفدى ووفود اخرى لهذا الاعلان ونظرا لأنه من المستصوب كثيرا ان تكون الذكرى الاربعون عاملا للوحدة بدلا من اشاعة الفرقة ناشد مقدمي مشروع القرار الا يطلبوا التصويت عليه .

السيد اريرا كاسيريس (هند وراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

في هذا اليوم ، ١٧ كانون الأول / ديسمبر ، تحتفل هند وراس بالذكرى التاسعة والثلاثين لانضمامها الى عضوية الامم المتحدة . ان هذا اليوم الهام في تاريخ بلدى يتفق لحسن الحظ مع التاريخ الذى تناقش فيه الجمعية العامة الانشطة المتعلقة بالاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء منظمنا في عام ١٩٨٥ . وعليه يجد وفدى ما يدعوه للاشتراك في هذه المناقشة بشأن توصيات اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة - وهند وراس عضو كامل العضوية في هذه اللجنة - وبشأن مقترحات كل دولة عضو بشأن الاحتفال بهذا الحدث البالغ الاهمية .

وفي عام ١٩٨٥ ستكون هناك تواريخ اخرى هامة اذ سنحتفل بالذكرى الخامسة عشرة لاعتماد اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة واعتماد الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي . وسنحتفل ايضا بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ ستعلن السنة الدولية للسلم وستتصل بالسنة الدولية للشباب وبالاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة . وهكذا فان هذه الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ستوفر افضل فرصة للدول الاعضاء في الامم المتحدة للقيام بتحليل موضوعي للمنجزات والثغرات

في مختلف مجالات واجباتنا الدولية . وينبغي ايضا ان نعين الاعمال المحددة التي ينبغي القيام بها لتعزيز هذه المنجزات وسد الثغرات حتى يمكن لهذه المنظمة تحسين فاعليتها وتحقيق نتائج افضل .

هذه هي الامال التي يثيرها لدينا الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . ونرى ان الاعمال التحضيرية لن تكون ذات بال اذا اقتصرنا هذه المناسبة على اعمال تتعلق بالبروتوكول وتحل فيها الخطابة والدعاية محل الاعراب الذي لا لبس فيه عن الارادة السياسية لجميع الدول ورغبتها في العمل لتحقيق الاهداف المتمثلة في السلم والامن والرفاهية وهي الاهداف التي تسعى اليها جميع الشعوب .

لقد اشار وزير خارجية بلدي الى الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة في بيانه امام هذه الجمعية في ٩ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام قائلا :

" اننا على وشك ان نحتفل احتفالا عظيما ، ففي عام ١٩٨٥ ، ستحتفل

منظمة انشئت لتحقيق المثل العليا للبشرية ، بالذكرى السنوية الاربعين لانشائها : منظمة وجدت لتعزيز السلم والامن الدوليين ، وتعزيز روابط الصداقة والتعاون فيما بين الدول ، وتعزيز احترام الحقوق والحريات الاساسية لبني الانسان ، ولتكون الاطار الذي تعمل فيه كل الدول مجتمعة لتحقيق اهدافها المشتركة .

" وما زال علينا ان نفعل الكثير ، اذا كنا نريد ان نبلغ الكمال في اقامة مجتمع دولي قانوني يحكمه نظام يكفل بفعالية تحقيق اهداف الامم المتحدة : اقامة " نظام لتعزيز السلم " كما توخى احد الاساتذة من فيينا ، وبشكل " مسألة من اكثر المسائل الحاحا في عصرنا ، يتوقف مصير الحضارة على نتائجها " .

" اننا مضطرون ، في عصر يتسم بالافتقار الى الطمأنينة ان نفكر في العوامل التي تمنعنا من الارتفاع فوق مستوى نظام قانوني لا يزال بدائيا ، على الرغم من اشكال التقدم التي احرزت في ال ٣٩ سنة الماضية . ان الحالات البالغة الخطر التي تواجه البشرية بأسرها تجعل من المحتم الا نتكلم فقط عن



نزع السلاح بل نزع السلاح فعلا ؛ والا نتكلم فقط عن الديمقراطية ، بل  
نضفي طابع الديمقراطية فعلا ؛ والا نتكلم عن التعاون فقط ، بل نتعاون فعلا ؛  
والا نتكلم باللسان عن احترام كرامة الانسان ، بل نحترم كرامته حقيقة .

( A/39/PV.26 ، ص ٦٦ و ٦٧ )

وفي هذه المراجعة الضرورية لسلوكنا بوصفنا دولا لا ينبغي لنا ان نغض النظر  
عن التفسير الانفرادي والجزئي الذي كثيرا ما نوليه لمبادئ ميثاق الامم المتحدة .  
ان الالتزامات الدولية الناشئة عن ذلك الميثاق لا يمكن تشويهها عن طريق تنفيذها  
على اساس سياسة التكتلات المخزية التي تشوه اهداف ومقاصد الامم المتحدة ، ولا ينبغي  
للمطامع القائمة على الهيمنة ان تطمس المبادئ المنظمة لسلوك هذه المنظمة الدولية .  
ولا ينبغي لمصالح الشمال ان تطغى على مصالح الجنوب . ولا ينبغي لرفاهة البعض  
ان تسود على بؤس الآخرين . ولا ينبغي لمبادئ القانون الدولي ان ينفصل بعضها عن  
بعض أو ان تنفصل عن الالتزامات التي تضطلع بها كل دولة ازاء شعبها .

ومن الضروري لنا ان نعود الى الاصل والى الرؤية العالمية الاصلية التي تسعى  
الى ايجاد عالم مختلف عن العالم الذي نعيش فيه الآن . ولا بد أن تكون هناك ارادة  
قاطعة لتعزيز الفاعلية والنزاهة والثقة . ان الامم المتحدة ، بوصفها المنظمة الدولية  
الرئيسية ، تعتبر انسب وسيلة لحماية مصالح مجتمع الدول ، وبهذا يتسنى اعلاء  
القاعدة الدولية على المصالح الفردية لأي دولة عضو وكفالة احترام ذلك دون اي نوع من  
التمييز فيما يتعلق بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وما فتئت المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة تشكل الخطوط الارشادية  
التي اوصت شعوب الدول الاعضاء في الامم المتحدة بحكوماتها باتباعها عن طريق المواثيق  
بين اعمالها في مختلف هيئات هذا المحفل ، محفل الدبلوماسية العالمية والعمل  
المتعدد الاطراف . هذا هو فهم هندوراس وهذا هو السبب الذي من اجله اكدنا  
تمسكنا المستمر بالقيم العالمية واحترامنا التام لمبادئ التعايش السلمي والتضامن  
والتعاون فيما بين الدول .

وفي اثناء بياناتنا الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بأمريكا الوسطى وكمبوتشيا وجنر  
مالفيناس والحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في افريقيا والسنة الدولية للشباب  
والسنة الدولية للسلم وافغانستان وناميبيا والصحراء الغربية اكدنا هذا لأننا نؤمن  
أساسا بأنه ينبغي ان يكون هناك قاسم مشترك للسلم والتقدم نسعى اليه جميعا من  
أجل صالح جميع شعوبنا وينبغي ان يسود على التنافسات الثنائية الحالية والآراء  
المتعارضة التي تأخذ بها المجموعات الايدولوجية .

وقد رحبنا بتصريح الأمين العام للأمم المتحدة حين قال :

" وكثيرا ما يقال ان ميثاق الأمم المتحدة نموذج للمثالية الرائعة المتصورة بمعزل عن واقع السياسة العالمية . وما من شك في ان نبل مفهوم الأمن الجماعي وحقوق الانسان والعلاقات الاقتصادية العالمية والتسوية السلمية للمنازعات ، بحد ذاته ، قد سبب خيبة أمل في العديد من الدوائر نظرا لأن تلك المفاهيم تكشف ، من كل زاوية وبوضوح ما بعده وضوح ، أوجه القصور المتأصلة في المبادرات الانفرادية والمتعددة الأطراف . واستنادا الى ذلك لا بد من أن نتوصل الى نتيجة ان المثالية خداع يمكن ان يطيح بالواقعية التي تشكل الاساس المتين الوحيد للسياسة الوطنية .

" ولا اعتقد ان هذا صحيح . فكل التنبؤات المستقبلية المبينة على وجه الاقتصار على حقائق الواقع الدولي ستؤدي الى اليأس بدلا من التحسن . وان المعرفة بالاحداث والظروف وفهمها جوهريان لتكوين سياسات ثابتة . الا ان احدي السمات الفريدة للمعرفة هي انها ، بسبب مرماها بالذات، تؤدي الى ما انحدرت منه : الى رؤيا ما يجب ان تكون عليه . ونفس الأمر يحدث بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة . ان المبادئ التي تحكم السلوك الدولي توفر دعامة قوية للتغلب على مشاكل الحرب والظلم والحرمان التي تعاني منها البشرية في مناطق كثيرة . وتلك المبادئ يمكن تضمينها في السياسات الوطنية . " والواقع انه في السنين التي انقضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الأمم المتحدة شجعت تلك المبادئ على تحقيق نتائج مسرة في مجالات كثيرة . وان جسامه المشاكل الحالية يجب ان لا تؤدي بنا الى نسيان الانجازات البارزة لتلك الفترة . فالتقدم المحرز في السنوات الاربعين الماضية في ابراز حقوق الانسان والاستجابة للتطلعات المشروعة للبشرية الى الاستقلال

بعد العصر الاستعماري ، والانجازات في مجالي الصحة والتعليم ، تؤكد اقتناعنا بأننا لو سخرنا كل جهودنا لتعزيز المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، فانها ستتحوّل في الواقع الى أعمال " .  
ومن الواضح ان الأمم المتحدة ، باعتبارها منظمة مؤلفة من حكومات ، تتأثر سلبا بالظروف المتواصلة للأزمات غير المحسومة والتوترات الاقتصادية والمجابهات الايدولوجية والصراعات السياسية غير المحلولة والتطلعات الايدولوجية غير المحققة والموروثة عن الدول التي تتألف منها .

لهذا السبب ينبغي لكل حكومة ان تتحمل مسؤولية واضحة في هذا الجهاز ولكل دولة ان تعمل على ضمان ان تتسق سياستها الخارجية بصورة متزايدة مع مقاصد ومبادئ الميثاق . ولهذا السبب أيضا يتوجب عليها ان تبدي الارادة لتشجيع جهود هذه المنظمة بغية تحسين فعاليتها وضمن نزاهتها التي يجب ان توجه بالفعل ككل أنشطة شتى اجهزتها في السعي الى تحقيق الهدف المشترك للبشرية جمعاء .

وهذه الارادة ، التي تمس اليها الحاجة في هذه الأزمنة العصيبة أكثر من اى وقت آخر ، يجب توكيدها باستمرار من قبل اجهزة هذه المنظمة . وان الاحتفالات القادمة بمناسبة الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة تتيح فرصة مثالية لنا لاعادة قراءة الميثاق وابداء ارادة سياسية اكبر لافاد مبادئه وتحقيق مقاصده . وعلينا ان نطالب جميع الدول ، دون استثناء ، بالاضطلاع بالواجبات الملقة على عاتقها تجاه الدول الاخرى وباحترام حقوقها جميعا . ودون هذا الموقف الموضوعي لا يمكن ان نضمن لشعوبنا السلم والأمن والعدالة والرفاه التي كانت اهداف جهودنا في انشاء هذه المنظمة الدولية .

ونحن نؤمن بأن الأنشطة المؤسسية التي اضطلعت بها جميع الدول الاعضاء في اطار اجهزة الأمم المتحدة وفرت لنا امكانية ان نصبح اكثر وعيا بدورنا الجماعي . لذلك يجب ان نبسط ونحسن اجراءات عملنا لضمان تمشيها مع الميثاق ، لكفالة ان

الامم المتحدة توفر المحفل الذى يمكن فيه تنسيق الجهود للوفاء بالتطلعات العالمية .  
وتبعاً لذلك يتعين علينا ان نستبعد كل ما يمكن ان يؤدي الى الشك أو الاختلافات  
فيما بين الاعضاء بسبب المواقف التمييزية او القائمة على التضامن الآلى التي ستشكل  
بالفعل انحرافاً عن الأهداف التي نشاطها جميعاً .

ان اعتماد الاعلان الخاص بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا بتوافق الآراء  
في ٣ كانون الأول / ديسمبر يعد حدثاً فاصلاً في تاريخ هذه الجمعية . ان التضامن  
مع افريقيا الذى اعربت عنه جميع الحكومات برهان على سلامة التفاهم والتعاون الدوليين  
الذين تتوقع شعوبنا منا ان نحققهما بالنيابة عنها . وهذا أيضا يعزز ايماننا بأن  
المسؤوليات الملقاة على عاتق كل جهاز في منظومة الأمم المتحدة يجب ان تفي بها جميع  
الدول الاعضاء بالتزام ووحدة ، لكفالة تحقيق المقاصد والمبادئ التي تهم الجنس  
البشرى كله . ويحدونا الأمل في ان هذا الهدف سيؤدي بصورة متزايدة الى الكثير  
من التفكير والعمل في الأجهزة السياسية والتشريعية والادارية لمنظمتنا .

ان اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين  
الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والاستراتيجية الانمائية الدولية مع تكملتها الضرورية  
التمثلة في المفاوضات الشاملة عن التعاون الاقتصادي ، يوفران لنا العناصر الاساسية  
التي يجب ان لا نضيعها ابداً . وفي هذا الصدد ينبغي لنا ان نضع معايير نموذجية  
لأنشطتنا لتحسين وترسيخ التعاون الاقتصادي والاجتماعي المتعدد الأطراف ، وأدوات  
تنفيذ هذا التعاون وأشكاله ، ويجب ان نولي اهتماماً أكبر لدور الأمم المتحدة في هذا  
الصدد .

لقد قلنا في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، في سياق مناقشة مسألة ناميبيا ، ان  
من الضروري ان نعمل سوياً لتحقيق تقرير المصير والاستقلال والحرية والوحدة للشعب  
الناميبي وكفالة السلامة الإقليمية لناميبيا وللحفاظ على مواردها الطبيعية . وينبغي

لنا ان نضمن الوفاء بمسؤوليتنا المباشرة والخاصة فيما يتعلق بناميبيا ، وان نعطي  
لها الأولوية وان نزيد من المؤازرة المقدمة للأمين العام للأمم المتحدة ، وهي المؤازرة  
التي يستحقها من جميع الدول ، مهيدين بذلك لخلق جو دولي قمين بحل يكفل  
التنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة لناميبيا ، ويحدونا الأمل في ان يتم ذلك في مناسبة  
الاحتفال بانشاء منظماتنا .

ويتفق وفد بلادى في الرأى مع الأ مين العام عندما يقرر ما يلي :

" ان الذكرى السنوية الاربعين لانشاء الأمم المتحدة تتيح فرصة أخرى ، ليس لدراسة فعالية المنظمة في العقود الأربعة الماضية فحسب بل ايضا ، وبصفة خاصة ، لنضمن ان الدول الاعضاء ستزيد من احترامها لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتعزز اهتمامها بالمساعي التي تبذلها المنظمة وتؤيد جهودها وتعمل على انعاش التعاون الدولي في جميع مجالات النشاط الانساني . ولن يكون هناك ادنى شك في ان هذا الاحتفال ، اذا ما قام على اساس هذا النهج ، يمكن ان يعزز في الواقع قضية التفاهم الدولي " .

وفي عشية الذكرى السنوية الاربعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وانشاء هذه المنظمة ، أودان اؤكد من جديد الارادة السياسية لهندوراس لتضم جهودها الى جهود جميع الدول الاخرى التي تود ان تؤكد ان سياساتها القومية ستكون غير خاضعة للمصالح الايدولوجية والتحفظات الفكرية ، حتى نتمكن من تحقيق اهداف السلم البالغة الأهمية ، والرفاهية العالمية . ومن ثم نود ان نكرر استعدادنا للعمل بمتابرة واهتمام لتحقيق الحل السلمي والمشرف والعادل للمشكلات السياسية التي تواجه الدول في مختلف مناطق العالم . نود ان نكفل الأمن للتعاون الاقتصادي والاجتماعي كما نود ان نؤيد ونعزز المسؤوليات التي تتحملها الاجهزة القارية المعنية بالاضافة الى اجهزة المنظمة العالمية .

ان الارادة السياسية المتجددة من جانب جميع الدول الاعضاء ستمكن الأمم المتحدة من تأمين عالم افضل . كما انها ستنقذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب وتوفر مستقبلا تؤدي فيه الحرية والتسامح والعدالة والتقدم الى نشر الوثام والتعايش المتحضر بين جميع شعوب العالم .

بهذه الروح سنسلم الى الاجيال القادمة باستحقاق ميراثا مشربا بالرسالة

التي نكررها دائما مع مطلع كل عام جديد ، اى السلام على الارض لاصحاب النوايا  
الحسنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ الجمعية العامة الآن

عملية التصويت .

اوجه عناية الجمعية العامة اولا الى التوصيات الواردة في الفقرتين ٧١ و ٧٢ من  
تقرير اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الاربعين لانشاء الأمم المتحدة (A/39/49) .  
وكما ورد في الفقرة ٥٤ من التقرير لن تترتب على توصيات اللجنة التحضيرية  
اية نفقات اضافية .

وتوصي اللجنة باعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧١ من تقريرها . هل  
لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا ؟  
اعتمد مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توصي اللجنة ايضا باعتماد

مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧٢ . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في  
اعتماد مشروع القرار هذا ؟  
اعتمد مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل اخيرا الى مشروع القرار

A/39/L.45 . وطلب اجرا تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ،  
استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،  
بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،



البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ،  
 بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا ( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ،  
 الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، تشاد ، شيلي ،  
 الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،  
 تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،  
 الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية الكوادور ، مصر ،  
 السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،  
 غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا  
 ( جمهورية - الاتحادية ) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،  
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،  
 ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ،  
 العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،  
 اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو ( جمهورية -  
 الديمقراطية الشعبية ) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية  
 العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ،  
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،  
 المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،  
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،  
 بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،  
 البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ،  
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،

سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،  
السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية  
العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،  
تونس ، تركيا ، اوغندا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
يوغوسلافيا زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٢ عن التصويت

(القرار ١٦١/٣٩ با\*)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تكون الجمعية العامة

قد انتهت من النظر في البند . ٤ من جدول الأعمال .

الهند ٨٠ (تابع) والهند ٨٢ و ٨٣ و ١٤١ من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) (A/39/790)

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث : تقرير

اللجنة الثانية (الجزء الثانى) (A/39/790/Add.1)

(ب) استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

' ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث) (A/39/790/Add.2)

' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/39/815)

\* بعد ذلك ابلغ وفد سيشيل الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت

مؤيدا .

- (هـ) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس) (A/39/790/Add.5)
- ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/39/829)
- (و) مشاكل الأغذية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع) (A/39/790/Add.6)
- (ط) البيئة : تقرير اللجنة الثانية (الجزء العاشر) (A/39/790/Add.9)
- (ى) المستوطنات البشرية
- ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الحادى عشر) (A/39/790/Add.10)
- ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/39/699)
- (ك) اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثانى عشر) (A/39/790/Add.11)
- (ل) صندوق الأمم المتحدة الخاص : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث عشر) (A/39/790/Add.12)
- (م) مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع عشر) (A/39/790/Add.13)
- (ن) تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس عشر) (A/39/790/Add.14)
- (س) تدابير فورية لصالح البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس عشر) (A/39/790/Add.15)
- (ع) تطوير موارد الطاقة في البلدان النامية
- ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع عشر) (A/39/790/Add.16)
- ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/39/814)

التدريب والبحث :(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/39/792)(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/39/828)المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الخوئية في حالات الكوارث : تقرير اللجنةالثانية (الجزآن الأول والثاني) (A/39/793 و Add.1)البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف : تقرير اللجنة الثانية (A/39/652)الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة الآن

في تقارير اللجنة الثانية بشأن البنود الفرعية (أ) و (ب) و (هـ) و (و) و (ز) و (ط) الى (ع) من البند ٨٠ من جدول الأعمال ، والبنود ٨٢ و ٨٣ و ١٤١ من جدول الأعمال .

عرض السيد الحداد (اليمن الديمقراطية) مقرر اللجنة الثانية تقارير اللجنة(A/39/790 و Add.1 و 2 و 5 و 6 و 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 و 16 و A/39/792 و A/39/793 و Add.1 و A/39/652) فقال ما يلي :السيد الحداد (اليمن الديمقراطية) (مقرر اللجنة الثانية) : اتشرف

بأن اعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٠ من جدول الأعمال المعنون " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " التي تشمل البنود الفرعية (أ) و (ب) و (هـ) و (و) و (ط) و (ى) و (ك) و (ل) و (م) و (ن) و (س) و (ع) . وترد توصيات اللجنة الثانية في الوثائق A/39/790 و Add.1 و 2 و 5 و 6 و 16 و الى 16 .

كما اتشرف بأن اعرض تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٢ من جدول الأعمال المعنون " التدريب والبحث " (A/39/792) الذى يوصي بأن تعتمد الجمعية العامة ثلاثة مشاريع قرارات .

واتشرف أيضا بأن اعرض تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٣ من جدول الأعمال المعنون " المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث ( A/39/793 و Add.1 ) الذي يوصي بأن تعتمد الجمعية العامة ٢٨ مشروع قرار ومشروع مقرر واحد .

واخيرا ، اتشرف بأن اعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ١٤١ من جدول الأعمال المعنون " البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف " ( A/39/652 ) .

وتوصي اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من تقريرها المقدم الى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المعنون " البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بتوافق الآراء .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اذا لم يكن هناك اي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سوف اعتبر ان الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية المعروضة على الجمعية بعد ظهر هذا اليوم .  
تقرر ذلك .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ولذلك سوف تقتصر البيانات على تعليقات التصويت . لقد تم توضيح موافق الوفود بشأن مختلف توصيات اللجنة الثانية فسي اللجنة وترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة .  
وارجو ان اذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من مقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ أقرت الجمعية العامة أنه : "تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تحليل تصويتها مرة واحدة ، اي املا في اللجنة او في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة " .  
هل لي أيضا أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ ، ان البيانات التي يدلى بها تعليلا للتصويت يجب أن تقتصر على عشر دقائق وينبغي للوفود ان تلقيها من على مقاعدنا .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٠ من جدول الاعمال المعنون " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " الوارد في الوثيقة A/39/790 .  
هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في الاحاطة علما بهذا التقرير ؟  
تقرر ذلك .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي ( أ ) من البند ٨٠ من جدول الاعمال المعنون " الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث " ، الوثيقة A/39/790/Add.1 .  
وتوصي اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من تقريرها باعتماد مشروع القرار الذي يتناول استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .  
هل لي ان أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ذاك .  
اعتمد مشروع القرار ( القرار ٣٩/١٦٢ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : توصي اللجنة الثانية أيضا في الفقرة ٩ من تقريرها باعتماد مشروع مقرر بعنوان " تقرير الامين العام عن الجوانب الاجتماعية للتنمية " .  
هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر ذاك .  
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : وبذلك نكون قد انتهينا من نظرنا في البند الفرعي ( أ ) من البند ٨٠ من جدول الاعمال .  
ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية عن البند الفرعي ( ب ) من البند ٨٠ من جدول الاعمال المعنون " استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " ، الوارد في الوثيقة A/39/790/Add.2 .  
تنتقل الجمعية العامة الآن الى الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الثانية .  
ومشروع القرار الذي توصي به اللجنة الثانية هو بعنوان " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " .  
وترد الآثار التي يرتبها مشروع القرار هذا على الميزانية البرنامجية في تقرير اللجنة الخامسة المتضمن في الوثيقة A/39/815 .  
طلب اجراء تصويت مسجل .  
اجرى تصويت مسجل .

المعقدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا ( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، أكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فجبي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو ( جمهورية - الديمقراطية الشعبية ) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، اوكرانيا ( جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،



جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،

فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا ( جمهورية

الاتحادية ) ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة

الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، فنلندا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،

هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد .

اعتد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ١٠ وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت

( القرار ١٦٣/٣٩ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : نكون بذلك قد انتهينا من نظرنا

في البند الفرعي (ب) من البند ٨٠ من جدول الاعمال .

هي لي أن أستعري انتباه الاعضاء الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند (هـ) من

جدول الاعمال ، المعنون " تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية " ، (A/39/790/Add.5) .

تبت الجمعية العامة الان في توصيات اللجنة الثانية الواردة في تقريرها المتضمن في

الوثيقة A/39/790/Add.5 .

اوصت اللجنة الثانية في الفقرة ١١ من تقريرها باعتماد مشروع القرار الذي يتناول

تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترفب في اعتماد مشروع القرار ذاك ؟

اعتد مشروع القرار ( القرار ١٦٤/٣٩ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : توصي أيضا اللجنة الثانية للجمعية

العامة باعتماد مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٢ من تقريرها (A/39/790/Add.5) .

ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار التي يترتبها مشروع المقرر ذاك على الميزانية

البرنامجية في الوثيقة A/39/829 .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترفب في اعتماد مشروع المقرر ذاك .

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : وبذلك تكون الجمعية العامة

قد انتهت من نظرها في البند الفرعي ( هـ ) من البند ٨٠ من جدول الاعمال .  
ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي ( و ) من البند ٨٠ من  
جدول الاعمال ، المعنون " المشاكل الغذائية " (A/39/790/Add.6) .

تهت الجمعية العامة الآن في التوصيات الواردة في الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة

الثانية A/39/790/Add.6 .

ومشروع القرار الاول معنون " الحالة الغذائية والزراعية الحرجة في افريقيا " .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترفب في اعتماد مشروع القرار الاول ؟

اعتمد مشروع القرار الاول ( القرار ١٦٥ / ٣٩ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اما مشروع القرار الثاني فيتناول

المشاكل الغذائية والزراعية .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترفب في اعتماد مشروع القرار ذاك ؟

اعتمد مشروع القرار ( القرار ١٦٦ / ٣٩ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد انتهت الجمعية العامة

من نظرها في البند الفرعي ( و ) من البند ٨٠ من جدول الاعمال .

استرعى انتباه الأعضاء الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (ط) من البند ٨٠ من جدول الأعمال ، المعنون " البيئة " . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/39/790/Add.9 .

تبت الجمعية العامة الآن في توصيات اللجنة الثانية الواردة في الفقرتين ٢٢٥٢١ من تقريرها .

يتعلق مشروع القرار الأول بمخلفات الحرب . طلب اجراء تصويت مسجل .  
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجننتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،

موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،  
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ،  
 الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،  
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، سيراليون ،  
 الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،  
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد  
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية -  
 الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
 المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،  
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ،  
 فرنسا ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ،  
 ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،  
 نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السنغال ، اسبانيا ،  
 السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،  
 الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ٢٤ عن

التصويت (القرار ٣٩/١٦٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتكون مشروع القرار الثاني الذى

يتناول خطة العمل لمقاومة التصحر من جزأين . الجزء ألف ويتعلق بتنفيذ خطة العمل ،  
 والجزء باء ويتعلق بتنفيذ خطة العمل في منطقة الساحل السوداني .

توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الثاني بجزأيه ألف وباء . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل هذا ؟  
اعتمد مشروع القرار الثاني ألف وباء (القرار ١٦٨/٣٩ ألف وباء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توصي اللجنة الثانية أيضا باعتماد مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢٢ من تقريرها . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر هذا ؟  
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح مواقفهم بشأن مشاريع القرارات ومشروع المقرر التي اعتمدت توا .

الآنسة دانييلسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في اطار البند ٨. (ط) من جدول الأعمال ، عرض وفد بلادي مشروع قرار حول التعاون الدولي بشأن البيئة . وورد مشروع القرار في الوثيقة A/C.2/39/L.24 . وقد فعلنا هذا على افتراض أنه سوف يمكن خلال دورة الجمعية العامة للتعاون الدولي بشأن البيئة أن يحرز خطوة الى الأمام . وقد ظهر التأييد الواسع لهذا الجهد في أن وفودا من أجزاء عديدة من العالم كانت راغبة في المشاركة في تقديم النص . وبعد مشاورات مطولة ، توصلنا تقريبا الى توافق آراء . ومع ذلك ، عرضت مسألة خلافية شتت الانتباه عن الهدف الذي كنا نشارك فيه جميعا - ألا وهو توليد وتعزيز تعاون دولي في المجال الحيوي لحماية البيئة . وخلال الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، قدم وفد بلادي مشروع قرار مماثلا . وعندما ووجهنا بمشكلة مماثلة - ألا وهي عرض مسألة خارج اطار نصنا - اخترنا سحب مشروع القرار .

ولم يكن هذا الذي حدث متوقعا بشكل مؤكد كنتيجة للمداوات التي جرت خلال هذه الدورة للجمعية العامة . ومع ذلك نشأ موقف جعلنا مضطرين ، بالاشتراك مع متبنين آخرين ، لاتباع نفس الطريق الذي اتبعناه خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وعند هذا المنعطف يبدو النظر الى المستقبل أكثر أهمية من توزيع اللوم .  
ويأمل وفد بلادى باخلاص في أن نتمكن من تجنب تكرار تجربة هذا العام . ان علينا  
أن نجتمع القوى وأن نعمل معا لبلوغ هذه الغاية ، حتى نتمكن في العام القادم من  
التوصل الى توافق آراء بشأن التعاون الدولي بشأن البيئة ، وهو موضوع يحظى بأهمية  
في مستقبلنا المشترك .

السيد غويتيلمان (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لم تتخذ الجمعية العامة هذا العام سوى مقرر اجرائي ، يحيط علما  
بتقرير الدورة الثانية عشرة لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . لقد تناولت  
الدورة الثانية عشرة لمجلس الادارة عددا من المسائل الهامة المتعلقة بالتعاون الدولي  
في مجال البيئة .

كان وفد بلادى من بين مقدمي مشروع قرار ركز أساسا على المقررات الموضوعية  
لدورة هذا العام لمجلس الادارة الرامية الى توفير تفهم أفضل لأهمية دور مسائل البيئة  
في الاطار الواسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . لقد قمنا ، بالاشتراك مع عدد كبير  
من الدول من أجزاء عديدة من العالم ، بتقديم مشروع القرار هذا الى اللجنة الثانية  
لاعتماده بتوافق الآراء ، ونحن ندرك البعد الدولي لمشاكل البيئة ، وأهمية الحوار بين  
البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بينها والحاجة الى تضافر جميع الجهود  
والى اتخاذ تدابير عملية لحماية البيئة .

ويأسف وفد بلادى غاية الأسف لأن التوصل الى توافق آراء بشأن نص موضوعي  
لمشروع القرار A/C.2/39/L.24/Rev.1 أصبح مستحيلا بسبب عرض تعديل خلافي خارج  
اطار التعاون من أجل البيئة ، ولأن مقدمي مشروع القرار هذا قد اضطروا لسحبه .  
يكبر وفد بلادى مرة أخرى قلقه بشأن الاتجاه المتزايد في تقديم مسائل سياسية  
الى مشاريع قرارات تقنية . ان المسائل المتعلقة بالسلم والأمن ونزع السلاح مسائل هامة .  
ومع ذلك فهي لا تقع في اطار اختصاص اللجنة الثانية وينبغي أن يتم تناولها في المحافل  
المختصة .

(السيد غوتيلمان ، جمهورية  
المانيا الاتحادية)

يحدونا الأمل في ان نتمكن من تجنب تكرار تجربة هذا العام في المستقبل ، وفي ان نتمكن من الحفاظ على توافق آراء حقيقي بشأن المسألة البالغة الأهمية الخاصة بالتعاون الدولي في مجال البيئة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل اتحاد ...

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن مسألة نظامية .

السيد لافروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : قال مثلا النرويج وجمهورية المانيا الاتحادية ان الجمعية العامة لم تتمكن من اعتماد مشروع قرار هذا العام بشأن تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وذلك - كما يزعمان - بسبب تقديم تعديل خلافي . وأود أن أقول ما يلي بغية توضيح الأمور للجميع . لقد كان هذا التعديل "الخلافي" ، في حقيقة الأمر ، مقدا من جانب وفد بلادي . و "الخلافي" بشأنه كان بسبب انه وضع مشروع قرار منقولاً كلمة بكلمة من مشروع قرار سابق اعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء في العام الماضي . ولم يرد مقدا مشروع القرار أن يؤكدوا من جديد توافق الآراء هذا .

وفضلا عن ذلك ، عند ما ناقشت اللجنة الثانية مشروع القرار بشأن "الغذاء" ، لم يرد مقدا المشروع انفسهم ان يؤكدوا من جديد توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في مجلس الغذاء العالمي في شهر حزيران /يونيه من هذا العام . هذا كل ما أردت قوله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختم نظرنا في البند الفرعي (ط) من البند ٨٠ من جدول الأعمال .

تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٠ (ى) من جدول الأعمال المعنون " المستوطنات البشرية " ويورد التقرير في الوثيقة  
• A/39/790/Add.10

تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ١٧ من تقريرها .  
ويتناول مشروع القرار الأول الظروف المعيشية للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ويورد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار هذا في الوثيقة A/39/699 .  
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،  
استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،  
بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،  
البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،  
بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا ( جمهورية - الاشتراكية  
السوفياتية ) ، الكامرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية  
افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،  
الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا ،  
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،  
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،  
السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،  
فرنسا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، المانيا  
( جمهورية - الاتحادية ) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،  
غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،



هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران  
 ( جمهورية - الاسلامية ) ، العراق ، أيرلندا ، ايطاليا ،  
 جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو  
 ( جمهورية - الديمقراطية الشعبية ) ، لبنان ، ليسوتو ،  
 ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،  
 ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،  
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،  
 نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،  
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
 باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،  
 رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية  
 السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،  
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،  
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،  
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ( جمهورية  
 - الاشتراكية السوفياتية ) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة  
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا  
 المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : غابون ، ساحل العاج .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوتين وامتناع اثنين

عن التصويت ( القرار ١٦٩ / ٣٩ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يتضمن مشروع القرار الثاني المتعلق بالمستوطنات البشرية مشروعين : مشروع القرار ألف ويتناول تقرير لجنة المستوطنات البشرية ومشروع القرار باء ويتعلق بتنسيق برامج المستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة .

وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين هذين .  
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار الثاني ألف ومشروع القرار الثاني باء ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني ألف ومشروع القرار الثاني باء ( القراران ١٧٠ / ٣٩ ألف و ١٧٠ / ٣٩ باء ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يتعلق مشروع القرار الثالث بالسنة الدولية لايواء المشردين .

وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد ه ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث ( القرار ١٧١ / ٣٩ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اختتمت الجمعية العامة بذلك النظر في البند ٨٠ ( ى ) من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي ( ك ) من البند ٨٠ من جدول الأعمال المعنون " اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية " والوارد في الوثيقة A/39/790/Add.11 .

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الثانية . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار ؟  
اعتمد مشروع القرار ( القرار ١٧٢ / ٣٩ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : نختتم بذلك النظر في البند الفرعي ( ك ) من البند ٨٠ من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (ل) من البند ٨٠ من جدول الأعمال المعنون " صندوق الأمم المتحدة الخاص " والوارد في الوثيقة A/39/790/Add.12 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما بهذا التقرير ؟  
تقرر ذلك .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : نختم بذلك النظر في البند الفرعي (ل) من البند ٨٠ من جدول الأعمال .  
ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (م) من البند ٨٠ من جدول الأعمال المعنون " مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة " . ويرد التقرير في الوثيقة A/39/790/Add.13 .

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الثانية . ويتعلق مشروع القرار بتنفيذ برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار ( القرار ١٧٣/٣٩ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اختتمت الجمعية العامة النظر في البند الفرعي (م) من البند ٨٠ من جدول الأعمال .  
وتتناول الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (ن) من البند ٨٠ من جدول الأعمال المعنون " تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا " ، ويرد التقرير في الوثيقة A/39/790/Add.14 .  
وتوصي اللجنة الثانية في الفقرة ٩ من تقريرها باعتماد مشروع القرار المعنون " تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا " . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار ( القرار ١٧٤/٣٩ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اختتمت الجمعية العامة

بذلك النظر في البند الفرعي ( ن ) من البند ٨٠ من جدول الأعمال .  
وتبت الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (س)  
من البند ٨٠ من جدول الأعمال المعنون " تدابير فورية لصالح البلدان النامية " .  
ويرد التقرير في الوثيقة A/39/790/Add.15 .

تتناول الجمعية الآن مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة  
الثانية .

وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا . فهل لي  
أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار ( القرار ٣٩ / ١٧٥ )

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اختتمت الجمعية العامة

النظر في البند الفرعي (س) من البند ٨٠ من جدول الأعمال .  
تتناول الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (ع)  
من البند ٨٠ من جدول الأعمال المعنون " تطوير موارد الطاقة في البلدان النامية " .  
ويرد التقرير في الوثيقة A/39/790/Add.16 .  
أعطي الكلمة لممثل مصر ليتكلم في نقطة نظام .

السيد سعد ( مصر ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد أجرى

مزيد من المشاورات بشأن مشروع القرار المعنون " تطوير موارد الطاقة في البلدان  
النامية " ويسود اتفاق عام على حذف العبارة التي تبدأ في السطر الثالث في الفقرة ٢  
من منطوق مشروع القرار هذا . ونص هذه العبارة " مع مراعاة الآراء التي أعربت عنها  
الدول الأعضاء أمام اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة في دورتها التاسعة  
والثلاثين " ومن ثم فإني أقترح بناءً على هذا التفاهم حذف العبارة المذكورة آنفاً .  
الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : هل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة موافقة على حذف هذه العبارة ؟

تقرر ذلك .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : تبت الجمعية العامة

الآن في مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة الثانية .  
ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية  
على مشروع القرار هذا في الوثيقة A/39/814 .

توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار ذلك . هل لي  
أن أعتبر ، على ضوء ما قاله ممثل مصر توا وعلى ضوء قرار الجمعية العامة ، أن الجمعية  
العامة ترغب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار ( القرار ١٧٦/٣٩ )

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اختتمت الجمعية العامة

بذلك النظر في البند الفرعي (ع) من البند ٨٠ من جدول الأعمال .  
واسترعي انتباه الجمعية العامة الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند  
٨٢ من جدول الأعمال المعنون " التدريب والبحث " ويرد التقرير في الوثيقة  
A/39/792 .

وتبت الجمعية العامة الآن في توصيات اللجنة الثانية الثلاث الواردة في  
الفقرة ٢١ من تقريرها .

ويتناول مشروع القرار الأول التمويل الطويل الأجل ودور معهد الأمم  
المتحدة للتدريب والبحث في المستقبل .  
ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار  
هذا في الوثيقة A/39/828 .

طلب اجراء تصويت مسجل منفصل حول منطوق الفقرة هـ من مشروع القرار الآول .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، انغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،  
بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ،  
بوركينافاسو ، بورما ، بوروندى ، الكاميرن ، كندا ، الرأس  
الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، الكونغو ،  
كوستاريكا ، كوا ، قبرص ، كوتشيا الديمقراطية ، اليمــن  
الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،  
غابون ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ،  
الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ساحل  
العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -  
الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية  
الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ،  
موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،  
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا  
غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ،  
سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،  
السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ،  
السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية  
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،  
أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
فانواتو ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى ،

- المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، هنغاريا ، اليابان ، منغوليا ، بولندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .
- المتنعون : افغانستان ، الأرجنتين ، النمسا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، كوادور ، السلفادور ، فرنسا ، اليونان ، فواتيالا ، فينيا - بيساو ، العراق ، ايرلندا ، اسرافيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، البرتغال ، رومانيا ، اسبانيا ، اوروغواي .

اعتدت الفقرة ٥ من المنطوق بأغلبية ١٠٣ اصوات مقابل ١٥ صوتا وامتناع ٢٥ عضوا

من التصويت \*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن فسي

مشروع القرار الأول في مجوده .

طلب اجراء تصويت سجل .

اجرى تصويت سجل .

- المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ،

\* بعد ذلك ابلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الامانة العامة انه

كان ينوي الامتناع عن التصويت .

الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،  
 تشاد ، شيلي ، الصين ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،  
 قبرص ، كيبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،  
 جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،  
 غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،  
 غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،  
 هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران  
 (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،  
 ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،  
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيا ،  
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، مديف ،  
 مالي ، مملكة موريتانيا ، موريشوس ، المكسيك ، المفسرب ،  
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،  
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا ،  
 الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ،  
 سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،  
 السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،  
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية  
 السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،  
 اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
 اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ،  
 زامبيا ، زامبي .



المعارضون : بلغاريا ، بيلاروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،  
تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية اللاتفية ، هنغاريا ،  
منغوليا ، بولندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،  
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الولايات المتحدة  
الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، البرازيل ، كولومبيا ، فرنسا ،  
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليابان ، لكسمبرغ ، رومانيا ،  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشطالية .

اعتمد مشروع القرار الأول في مجوعه بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل ١٠ أصوات ، واعتناع

١١ عضوا عن التصويت (القرار ١٧٧/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار الثاني ،  
المعنون " معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث " . وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة  
باعتماد مشروع القرار هذا . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترفب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٧٨/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار  
الثالث ، المعنون " جامعة الأمم المتحدة " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترفسب  
أيضا في اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٧٩/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا بذلك النظر في البند

٨٢ من جدول الأعمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة الآن في الجزء  
الاول والجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية عن البند ٨٣ من جدول الأعمال ، المعنون  
" المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث " (A/39/793 و Add.1)

وسنظر أولاً في الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية في الوثيقة A/39/793 ، ونبت  
في التوصيات الواردة بالفقرتين ٢٩ و ٨٠ بـ .

ومشروع القرار الأول معنون " المساعدة في تعميم جمهورية افريقيا الوسطى وانعاشها  
وتنميتها " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٨٠/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون  
" المساعدة في تعميم غينيا الاستوائية وانعاشها وتنميتها " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية  
العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٨١/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثالث معنون " تقديم  
المساعدة الاقتصادية الخاصة الى ليبيريا " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترفسب  
في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٨٢/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع معنون " تقديم  
المساعدة الى ليسوتو " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٨٣/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الخامس معنون  
" تقديم المساعدة الى اليمن الديمقراطية " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمده ؟  
اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٨٤/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السادس معنون  
" تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لبنين " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترفسب  
في اعتماده ؟

• اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ١٨٥/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السابع معنون " تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لغينيا - بيساو " . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

• اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ١٨٦/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثامن معنون " تقديم المساعدة الى سان تومي وبرينسيبي " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

• اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ١٨٧/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار التاسع معنون " تقديم المساعدة الى أوغندا " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمده ؟

• اعتمد مشروع القرار التاسع (القرار ١٨٨/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار العاشر معنون " تقديم المساعدة الى الرأس الأخضر " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

• اعتمد مشروع القرار العاشر (القرار ١٨٩/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الحادي عشر معنون " تقديم المساعدة الى اليمن " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

• اعتمد مشروع القرار الحادي عشر (القرار ١٩٠/٣٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني عشر معنون " تقديم المساعدة الى مدفشر " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار الثاني عشر (القرار ١٩١/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثالث عشر معنون " تقديم المساعدة الى سيراليون " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار الثالث عشر (القرار ١٩٢/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع عشر معنون " تقديم المساعدة الى جزر القمر " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار الرابع عشر (القرار ١٩٣/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الخامس عشر معنون " البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لسوازيلند " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار الخامس عشر (القرار ١٩٤/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السادس عشر معنون " تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى تشاد " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار السادس عشر (القرار ١٩٥/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السابع عشر معنون " تقديم المساعدة الاقتصادية الى هايتي " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار السابع عشر (القرار ١٩٦/٣٩) .

**الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :** مشروع القرار الثامن عشر معنون "تقديم المساعدة في تعمير لبنان وتنميته" . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترفسب في اعطاده ؟

• اعتمد مشروع القرار الثامن عشر (القرار ١٩٧/٣٩) .

**الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :** مشروع القرار التاسع عشر معنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الى فانواتو" . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترفسب في اعطاده ؟

• اعتمد مشروع القرار التاسع عشر (القرار ١٩٨/٣٩) .

**الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :** القرار العشرون معنون "تقديم المساعدة الى موزامبيق" . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترفب في اعطاده ؟

• اعتمد مشروع القرار العشرون (القرار ١٩٩/٣٩) .

**الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :** القرار الحادي والعشرون معنون "تقديم المساعدة الى جيبوتي" . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترفب في اعطاده ؟

• اعتمد مشروع القرار الحادي والعشرون (القرار ٢٠٠/٣٩) .

**الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :** القرار الثاني والعشرون معنون "تقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة بالجفاف في اثيوبيا" . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترفب في اعطاده ؟

• اعتمد مشروع القرار الثاني والعشرون (القرار ٢٠١/٣٩) .

**الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :** القرار الثالث والعشرون معنون "تقديم المساعدة الاقتصادية والطالبة الى غينيا" . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترفب في اعطاده ؟

• اعتمد مشروع القرار الثالث والعشرون (القرار ٢٠٢/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع والعشرون  
معنون " تقديم المساعدة الى غامبيا . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار الرابع والعشرون (القرار ٢٠٣ / ٣٩ ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الخامس والعشرون  
معنون " تقديم المساعدة الى نيكاراغوا " . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب  
في اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس والعشرون (القرار ٢٠٤ / ٣٩ ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السادس والعشرون  
معنون " تقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة بالجفاف في اثيوبيا وافندا وجيبوتي والسودان  
والصومال وكينيا " . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟  
اعتمد مشروع القرار السادس والعشرون (القرار ٢٠٥ / ٣٩ ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السابع والعشرون يتعلق بتنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل في منطقة السهل السوداني .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تعتمد مشروع القرار ؟  
اعتمد مشروع القرار السابع والعشرون (القرار ٢٠٦/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نصل الآن الى مشروع المقرر الذي اوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٨٠ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/39/793 .  
وظوان مشروع المقرر هو " البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية " .  
هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر ذلك ؟  
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وأخيرا تنتقل الجمعية العامة الآن الى الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية حول المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوتية في حالات الكوارث الوارد في الوثيقة A/39/793/Add.1 .  
تبت الجمعية العامة الآن في توصية اللجنة الثانية الواردة في الفقرة ٧ من الجزء الثاني من تقريرها الوارد في الوثيقة A/39/793/Add.1 .  
وظوان مشروع القرار هو " مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث " . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا ؟  
اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٧/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهت الجمعية العامة من النظر في البند ٨٣ من جدول الاعمال .  
تنظر الجمعية العامة الان في تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ١٤١ من جدول الاعمال وهو بعنوان " البلدان النكبة بالتحضر والجفاف " ، ويرد في الوثيقة A/39/652 .  
ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار الذي اوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٩ من تقريرها .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تعتمد مشروع القرار ذاك ؟

احمد مشروع القرار (القرار ٢٠٨/٣٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تختتم الجمعية العامة الآن

النظر في البند ١٤١ من جدول الأعمال والنظر في تقارير اللجنة الثانية المعروضة على  
الجمعية في الجلسة السائية لهذا اليوم . وأود أن اعرّب عن تهنئي القلبية للجنة الثانية  
على العمل الذي قامت به .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠